النشاط التركي الجديد في غرب البلقان: الطموحات والعوائق

أورهان توربدار
باحث سياسي

ملخص: شهد عام 2009 عودة تركيا إلى غرب البلقان كلاعب فاعل، عقب توليها رئاسة عملية التعاون لجنوب شرق أوروبا SEECP . وكما كان متوقعًا أصبحت سياسة تركيا في البلقان مسألة شائكة، بل أثارت مبادرة تركيا المتعلقة بالبوسنة والهرسك تساؤلات بشأن طموحات تركيا لاستعادة قوتها ونفوذها السابقين في المنطقة. فهؤلاء الذين أعربوا عن عدم ارتياحهم بشأن تلك المبادرة يتهمون تركيا بتغذية الاتجاهات التي تحاول إعادة إحياء الماضي العثماني. ولمواجهة هذه التصورات، حرص المسؤولون الأتراك على انتهاز كل فرصة لتأكيد أن أنقرة ليس لديها أية نوايا أخرى سوى المساهمة في دعم وتوطيد السلام والاستقرار في غرب البلقان، هذا المقال يلقي الضوء على العامين الأخيرين من السياسة التركية تجاه المنطقة، ويتضمن تقييمات بشأن تصورات تركيا من أجل سياسة فاعلة في غرب البلقان.

بحلول عام 2002، خاضت تركيا عملية مهمّة من التحولات الاجتماعية والسياسية، صاحبها ارتفاع الدخل القومي للفرد، والذي جعل الاقتصاد التركي يحتل المرتبة السادسة عشرة بين أكبر الاقتصاديات في العالم في عام 2010؛ فقد أدى النجاح الاقتصادي، إلى جانب تحسن الاستقرار السياسي في البلاد، إلى نمو الشعور الذاتي بالثقة في السياسة الخارجية التركية. وفي ظل سياسة خارجية نشطة امتدت من البلقان إلى الشرق الأوسط والقوقاز تلك المناطق التي ارتبطت بتركيا جغرافيًّا وتاريخيًّا أقدمت تركيا على المساهمة في صنع السلام والاستقرار في تلك المناطق. وفي الوقت ذاته، وبينما كان القادة في أنقرة يعملون نحو إقامة نظام عالمي يقوم على العدل والمساواة والشفافية، نظر قادة تركيا إلى بلادهم على أنها ليست مجرد قوة إقليمية، ولكن قوة عالمية؛ ففي يناير 2011، أعلن وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أن تركيا في عام 2023 ستصبح إحدى أكبر القوى الاقتصادية العالمية، وسيكون لها دور إقليمي وعالمي فاعل[1].

من الواضح أن صناع السياسة الخارجية الجديدة لأنقرة يطرحون رؤية جديدة تضع تركيا في مركز النظام العالمي، ويرفضون أن تصبح تركيا بيدقًا ينفذ الأهداف الاستراتيجية

رؤية تركية
2013 - 6
135 - 117

للآخرين. وتماشيًا مع تلك السياسة، فإن تركيا اتخذت موقفًا مبادرًا وانتهجت سياسة خارجية متعددة الأبعاد؛ فالأهداف المزدوجة لتركيا هي: أولًا، إقامة سلام مع جيرانها من خلال سياسات المصالحة، وثانيًا، التحرك كوسيط بين جيرانها المتحاربين.

وفي العامين الماضيين أصبح الدور المتنامي للدبلوماسية التركية أكثر وضوحًا في منطقة غرب البلقان، ولكن هذه الدينامية الجديدة أدت في الوقت ذاته إلى تساؤلات جديدة بشأن «النوايا الحقيقية» لتركيا في دول البلقان. وما عزز من هذه المخاوف هو تقديم داود أوغلو خطبة في سراييفو في 16 أكتوبر 2009، أعلن فيها أن أهداف السياسة الخارجية لتركيا هي وضع البلقان والشرق الأوسط والقوقاز مع تركيا في قلب السياسات العالمية في المستقبل(2).

وقد بُذلت الكثير من الجهود لتوضيح الأبعاد الجديدة لتوجهات السياسة الخارجية التركية في البلقان، والمفهوم العام هو أن تركيا حريصة على تقوية نفوذها في البلقان لكي تنهض بمكانتها على الساحة العالمية. ولكن بعض الدوائر من ذوي الاتجاهات القومية الإقليمية روّجوا لمسمّى «العثمانيين الجدد»، ما يشير إلى أن تدخل تركيا في البلقان له طبيعة أيديولوجية ذات جذور تاريخية ودينية.

للدخول في هذا النقاش، يحاول الجزء الأول من هذا المقال توضيح أهمية البلقان لتركيا، بينما يعرض الجزء الثاني تقييمًا لسياسة تركيا النشطة الجديدة في غرب البلقان وتداعياتها، أما الجزء الثالث فسيُخصَّص لمناقشة: كيف يُنظر إلى سياسة تركيا تجاه غرب البلقان؟ وما العوائق التي تقف أمام سياسة خارجية تركية أكثر نجاحًا في المنطقة؟

لماذا تحمل البلقان أهمية لتركيا؟

حتى سنوات قليلة مضت، كانت تركيا وبلا جدال تميل بصورة ثابتة نحو الغرب فيما يتعلق بسياستها الخارجية. ومع إنشاء الجمهورية التركية في بدايات القرن العشرين، اختارت النخبة السياسية التركية آنذاك أن تتجه نحو الغرب وأن تشارك في أنظمته الدفاعية والأمنية وأن تندمج مع الاقتصاد الغربي؛ ولهذا السبب كانت التطورات التي حدثت في البلقان تقلق تركيا بشدة، لأنها تعد جسرًا جغرافيًّا إلى الغرب. لذا ظل الاهتمام التركي بالبلقان ثابتًا وبدرجات متفاوتة على مدار تاريخ الجمهورية التركية.

هناك خمسة أسباب رئيسة توضح اهتمام تركيا بالبلقان: الأول هو التاريخ الطويل المشترك لتركيا مع شعوب البلقان؛ فبالرغم من أن ذلك التاريخ المشترك لم يكن دائمًا هادئًا وبلا صراعات، إلا أن سكان كل من تركيا والبلقان على دراية بثقافة بعضهم البعض، وبإمكانهم أن يستفيدوا من تلك القواسم المشتركة لتأمين قاعدة بناءة للتعاون الإقليمي.

والسبب الثاني الذي يجذب تركيا نحو البلقان هو العامل الإنساني. فطبقًا للإحصاءات الرسمية، فإن أكثر من مليون من الأقليات التركية يعيشون في دول البلقان،

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمعات المسلمة الأخرى في المنطقة تعد في غاية الأهمية بالنسبة لتركيا؛ فبعد قرون من الهجرة نشأ ارتباط وثيق بين المجتمع التركي وبين المجتمعات المسلمة التي تعيش في البلقان، كما أن المواطنين الأتراك من ذوي الأصول البلقانية يشكلون الآن جماعات ضغط إثنية طبيعية (لوبي) داخل تركيا، واندمجوا بصورة طبيعية داخل نظام الدولة، وهذا اللوبي يتكون من مؤسسات وجمعيات وصحفيين وأكاديميين وبرلمانيين ووزراء ودبلوماسيين وعسكريين وغيرهم. كل هذه الأشياء تجعل الحكومة التركية لا تستطيع تجاهل ظروف ومستقبل المجتمعات المسلمة في دول البلقان. ومن أجل التعامل مع الموقف على أفضل وجه، قامت تركيا ببعض المبادرات على المستوى المؤسسي. فتم إنشاء قسم جديد تابع لرئاسة الوزراء يُعنى بشؤون الأتراك ومجتمعاتهم بالخارج، وكان الهدف الرئيس لتركيا هو ضمان أن تعيش تلك المجتمعات في ظروف جيدة وتتمتع بحقوق متساوية وباحترام مثل بقية المواطنين في منطقة البلقان. فتركيا لا تطمح في التحكم في تلك المجتمعات أو تلك الدول التي تستضيفهم، فتلك التجمعات المسلمة بالبلقان وكذلك ممثلوهم السياسيون يتمتعون باستقلالية تامة عن تركيا.

والسبب الثالث لانخراط تركيا في منطقة البلقان يتعلق بالجغرافيا. فأي قلاقل تظهر في المنطقة لها آثار وتداعيات سياسية واقتصادية وثقافية على تركيا. ولهذا السبب فإن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة يعد من أهم أولويات السياسة الخارجية التركية. فوفقًا

لرئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان فإن «التاريخ أظهر أنه من غير الممكن إحلال السلام والاستقرار العالميين والحفاظ عليهما بدون السلام والاستقرار في البلقان والشرق الأوسط. ولأن تركيا في قلب تلك المنطقة، فإنها لا تستطيع أن تتجاهل التطورات هناك»(3).

أيضًا كان تحسين الوجود الاقتصادي في المنطقة هو السبب الرابع الذي يوضح انخراط تركيا سياسيًّا في البلقان. فقد بلغ حجم التجارة الخارجية التركية مع دول البلقان 2.9 مليار دولار أمريكي في عام 2000، وارتفع إلى 17.7 مليار دولار أمريكي في 2008. وبالرغم من أن الصادرات التركية للبلقان زادت بنسبة 84٪ بين عامي 2000 و2008، إلا أن حصة دول البلقان في التجارة الخارجية التركية لا تزال منخفضة. فنسبة الصادرات التركية عام 2009 لدول البلقان كانت 6.7٪ من إجمالي الصادرات، و3.4٪ من إجمالي الواردات. وبلغت القيمة التراكمية للاستثمار الحر المباشر التركي في البلقان في 2009 حوالي 4.6 مليار دولار. والقيمة الإجمالية لمشروعات البناء والتشييد في دول البلقان في الفترة ما بين 1994 و2009 كانت حوالي 8.8 مليار دولار (4). ومن أجل تحسين العلاقات الاقتصادية مع دول البلقان، تم مؤخرًا إنشاء «مجموعة عمل دول البلقان» ضمن مكتب وكيل أمانة التجارة الخارجية.

والسبب الأخير لسياسة الانخراط التركي في غرب البلقان هو ضمان وجود حلفاء في تلك الدول لدعم انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في المستقبل. وقد ساعدت الولايات المتحدة تركيا على تعزيز نفوذها السياسي والعسكري في غرب البلقان في التسعينيات من القرن الماضي، فمنذ بدء التسعينيات، عندما لعبت الولايات المتحدة دورًا نشطًا في البلقان، ازداد نفوذ تركيا هي

الأخرى في تلك المنطقة[5]. ولكن بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية، تركت الولايات المتحدة تركيا لتشق طريقها وحدها في المنطقة، ومنذ ذلك الحين، وكجزء من الوجود الدولي الكبير في المنطقة، ظلت تركيا تعمل بجد من أجل تحسين علاقاتها مع دول غرب البلقان.

وبعد شهرين فقط من تعيين داود أوغلو وزيرًا للخارجية، بدأت رئاسة تركيا لعملية التعاون لدول جنوب أوروبا SEECP. وخلال رئاستها التي استمرت لمدة عام، ازدادت الزيارات الرفيعة المستوى بين تركيا ودول البلقان بصورة كبيرة، وقامت تركيا بتنظيم العديد من الفعاليات الهامة في البلقان، والتي حظيت بتغطية إيجابية للغاية في وسائل الإعلام بالبلقان. ومباشرة بعد بدء رئاستها لعملية التعاون لدول جنوب أوروبا، بدأت سياسة تركيا في غرب البلقان تركز على البوسنة والهرسك. وبالرغم من علمها بمدى هشاشة المرحلة الانتقالية في البوسنة والهرسك وإمكانية وجود تداعيات إقليمية سلبية عليها، انتهجت تركيا سياسة نشطة تركز على هذا البلد.

العمل من أجل البوسنة والهرسك

تتمتع تركيا بروابط تاريخية وثقافية ومجتمعية مشتركة مع البوسنة والهرسك، وعبر «مجلس إحلال السلام»، وهي هيئة دولية منوطة بتطبيق اتفاقية دايتون للسلام في البوسنة والهرسك، عملت تركيا على الحفاظ على السلام في ذلك البلد. كما أن السياسة الخارجية التركية تجاه البوسنة والهرسك تقوم على دعم وحدة أراضيها واحترام تركيبتها العرقية والثقافية المتنوعة. ولا شك أن اهتمام تركيا بذلك البلد يتخطى ذلك الشق القانوني؛ فهناك علاقات عميقة بين البلدين، فالدوائر الأكثر تدينًا في تركيا تنظر إلى البوسنة والهرسك، وعلى وجه الخصوص، سراييفو على أنها «قدس أوروبا»[6].

وقد توقعت تركيا أن تشارك كأحد الوسطاء في مفاوضات «بوتمير» التي عقدت برئاسة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، في إطار جهود المساهمة في التوصل إلى حل للتعديلات الدستورية في البوسنة والهرسك. وبما أنه لم تتمّ دعوة تركيا كوسيط، فقد شرع داود أوغلو في مبادرته الدبلوماسية الخاصة به[7].

تسير سياسة داود أوغلو تجاه البوسنة والهرسك وفق ثلاثة مستويات[8]، الأول هو المستوى المحلي، ويهدف إلى تعزيز الحوار بين الجماعات العرقية الأساسية بالبلاد. فالموقف الثابت لتركيا في هذه القضية هو أن سياسي البوسنة يجب أن يتوصلوا إلى حلول توافقية وليس إلى تعديلات دستورية مفروضة عليهم من الدول الغربية. وكانعكاس لهذا الموقف، ذهب داود أوغلو إلى البوسنة والهرسك مرتين بعد انتخابات أكتوبر 2010 في إطار الجهود المبذولة لتشكيل حكومة جديدة.

والمستوى الثاني هو المستوى الإقليمي، حيث يحاول داود أوغلو أن يقرب ما بين جيران البوسنة والهرسك، صربيًّا وكرواتيًّا، لكي يتمكنوا جميعًا من حل مشكلاتهم القائمة. وبناءً على ما سبق، فإن التوجه

الإقليمي لتركيا يمكن أن يساهم أيضًا في تحسين العلاقات عن طريق تعزيز الثقة والاحترام المتبادل بين التجمعات العرقية المختلفة في البوسنة والهرسك[9]. ولهذا السبب قام داود أوغلو بعقد لقاءات ثلاثية مع قيادات من صربيا والبوسنة والهرسك من جهة، ومن جهة أخرى مع قيادات من صربيا وكرواتيا. وكانت الرسالة الأساسية في أثناء تلك اللقاءات الثلاثية هي إقناع سياسي البوسنة أنه سيكون من الأفضل لهم أن يتعاونوا مع دول الجوار.

أما المستوى الثالث من الجهود الدبلوماسية لدواود أوغلو تجاه البوسنة والهرسك؛ فهو الحشد من أجل ذلك البلد لتمثيله في الهيئات الدولية. على كل حال، كان الهدف الرئيس هو الحفاظ على وحدة أراضي البلاد بطبيعتها المتنوعة عرقيًّا، وذلك في الوقت الذي تقوم فيه تركيا بتسريع اندماجها الأوروبي الأطلسي. لذا فإنه من الممكن القول إن تركيا أصبحت بمثابة المتحدث باسم البوسنة والهرسك في المحافل الدولية. أيضا أعاد الرئيس التركي عبد الله غول تأكيد دعم تركيا لذلك البلد، في سياق زيارته للبوسنة والهرسك في سبتمبر 2010، وأوضح أن تركيا تريد أن ترى البوسنة والهرسك ودول غرب البلقان الأخرى أعضاء في الناتو والاتحاد الأوروبي.

وأكد داود أوغلو أن أنقرة ترى أن وحدة أراضي البوسنة والهرسك لا تقل أهمية عن وحدة الأراضي التركية في خطبته في أكتوبر 2009 بسراييفو، وأوضح أن الرخاء والأمن في سراييفو على نفس القدر من أهمية الأمن والرخاء في إسطنبول[10]. تشير تلك الكلمات إلى أن تركيا لن تكون لاعبًا سلبيًّا عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع القضايا المرتبطة بمستقبل البوسنة والهرسك. ومن الممكن القول إن داود أوغلو يعامل البوسنة بطريقة أبوية ووقائية، وبالرغم من أن البوسنيين لا يعتبرون تركيا الدولة الأم لهم، إلا أنهم يقدرون بصورة كبيرة حساسية تركيا تجاه قضاياهم، فالبعض منهم لديه قناعة بأن الوجود التركي الفاعل في بلادهم يعني أنهم لم يعودوا بمفردهم في السياسات الدولية، ولن يُتركوا وحدهم لمواجهة مصيرهم.

تحسين العلاقات مع صربيا

من أهم نتائج التدخل التركي الفاعل في البلقان تحسين العلاقات الثنائية بين تركيا وصربيا. ففي السنوات الماضية ازدادت الزيارات المتبادلة الرفيعة المستوى بين تركيا وصربيا، فعلى سبيل المثال زار الرئيس الصربي بوريس تاديتش تركيا في عامي 2007 و2010، كما زار رئيس الوزراء الصربي ميركو سفيتكوفيتش تركيا في 2011، في حين زار الرئيس التركي عبد الله غول صربيا في 2009، وزارها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في 2010، وفي السنتين الماضيتين، جرت عشرات الزيارات على مستوى الوزراء.

مما لا جدال فيه، أن العلاقات التركية الصربية تأثرت بصورة كبيرة جدًّا في العشرين عامًا الماضية بالتطورات السلبية في منطقة يوغوسلافيا السابقة. ففي الماضي،

وبالرغم من أن تركيا كانت سياستها حذرة في بعض الأحيان فيما يتعلق بصربيا وأظهرت رغبة في الحفاظ على العلاقات مع بلغراد، إلا أن الصراعات في البوسنة والهرسك في 1992 و1995 وكوسوفو في 1999 أثرت بصورة سلبية في العلاقات بين أنقرة وبلغراد، فالصرب كانوا يعتقدون أن تركيا انحازت في حقبة التسعينات إلى صف أعداء صربيا[11].

بدأت العلاقات الثنائية بين تركيا وصربيا في التحسن بعد انتخاب القوى الديموقراطية ووصولها إلى الحكومة الصربية في أكتوبر من عام 2000. لكن في أعقاب إعلان استقلال كوسوفو في 17 فبراير 2008، احتقنت العلاقات التركية الصربية مرة ثانية، بعد أن كانت تركيا من بين أوائل الدول التي اعترفت باستقلال كوسوفو. إلا أن السفيرة التركية السابقة في بلغراد سها عمر، ترى أن كوسوفو لم تكن السبب الوحيد في تدهور العلاقات مرة ثانية، فقد تدهورت العلاقات الثنائية من جديد آنذاك بسبب عدم وجود أرضية مشتركة وبسبب التأثيرات الخارجية[12]. عمومًا منذ 2009 اتخذت أنقرة وبلغراد خطوات حاسمة لتحسين العلاقات والروابط الثنائية بين البلدين.

انتهز المسؤولون الأتراك كل فرصة لتأكيد أنهم ينظرون إلى تركيا وصربيا كجيران، بالرغم من عدم وجود حدود جغرافية مشتركة بين البلدين. فأنقرة ترى أن صربيا، التي عن طريقها تستطيع تركيا أن تصل بسرعة إلى أوروبا، مفتاح السلام والاستقرار

في البلقان. ومن وجهة النظر الصربية، فإن تركيا تعد دولة مهمّة لتطوير بعض مشاريع البنى التحتية، فقد دفعت التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية بلغراد للبحث عن شبكة محتملة من المستثمرين في صربيا. وفي هذا السياق، وطبقًا لعضو البرلمان الصربي أسعد دزوردزفيتش، فإن وزير الخارجية الصربي بدأ في سياسة التواصل مع تركيا بعد مارس 2009، أملًا في التوصل إلى بعض الصفقات مع تركيا[13].

ما زالت كوسوفو شوكة كبرى في حلق بلغراد وأنقرة

وبغض النظر عن سبب التقارب الأخير بين تركيا وصربيا، إلا أنه ألقى الضوء على ضعف العلاقات في الماضي وعدم وجود حوار كاف بين الدولتين، وهو ما أدى إلى انتقادات إعلامية سلبية وتوبيخات متبادلة. وبالمثل، فإن صدى التطورات الإيجابية

الحالية في العلاقات الثنائية ظهر أيضًا في وسائل إعلام البلدين. وترى الحكومتان التركية والصربية أن العلاقات تتطور باتجاه شراكة استراتيجية. فالتغيير في السياسة الخارجية التركية تجاه صربيا يمكن أن يلاحظ في تصريحات الرئيس التركي عبد الله غول ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير الخارجية داود أوغلو. فالرسالة المشتركة هي أن صربيا شريك أساسي في تدشين حقبة جديدة من العلاقات في البلقان. فقد صرح رئيس الوزراء الصربي ميركو شفيتكوفيتش، في أثناء زيارته لتركيا في مارس 2011، بأن العلاقات الجيدة بين صربيا وتركيا هي حجر الأساس للاستقرار في البلقان. ويعمل البلدان حاليًّا على تحسين روابطهما الاقتصادية، مما ينعكس بدوره على زيادة اهتمام رجال الأعمال الأتراك بصربيا[14].

وبالرغم من ذلك، لا تزال كوسوفو شوكة كبرى في حلق بلغراد وأنقرة؛ فبعد إعلان كوسوفو استقلالها، تصرفت تركيا في البداية بحذر، لأنها لم ترغب أن تظهر على أنها من أقوى داعمي كوسوفو. فعلى سبيل المثال، لم تُدل برأيها (لصالح كوسوفو) في محكمة العدل الدولية، عندما قدمت صربيا استفسارًا في 2009 بشأن إذا ما كان إعلان كوسوفو لاستقلالها يتوافق مع القانون الدولي أم لا. ولكن، بعدما اعترفت محكمة العدل الدولية بشرعية استقلال كوسوفو في 22 يوليو 2010، تغير الموقف التركي الرسمي لصالح كوسوفو، كما أكد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في أثناء زيارته في 3 و4 نوفمبر 2010 الدعم التركي لاستقلال كوسوفو وتنميتها الاقتصادية ووحدة أراضيها. ورفع رئيس وزراء كوسوفو هاشم طاشي في حملته الانتخابية في ديسمبر 2010 صورة تظهره إلى جانب أردوغان.

بالرغم من أن الموقف الصربي هو أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون الوسيط الوحيد في عملية الحوار الجديدة بين بلغراد وبرشتينا، إلا أن الباب ترك مفتوحًا بصورة غير رسمية لروسيا، وربما أيضًا للولايات المتحدة

ولكن الاختبار الحقيقي للتقارب بين أنقرة وبلغراد سيكون في كيفية تعامل البلدين مع التطورات المستقبلية في كوسوفو. فبالرغم من أن الموقف الصربي هو أن الاتحاد الأوروبي يجب أن يكون الوسيط الوحيد في عملية الحوار الجديدة بين بلغراد وبرشتينا، إلا أن الباب ترك مفتوحًا بصورة غير رسمية لروسيا، وربما أيضًا للولايات المتحدة[15]. ومع أن كلًّا من أردوغان وداود أوغلو عرضا الوساطة في حوار جديد بين صربيا وكوسوفو، إلا أن هذا العرض لم يقابل حتى الآن برد إيجابي من المسؤولين الصرب.

وبالرغم من أن وزير الخارجية الصربي فوك جيرميك قد عمل باتجاه المقاربة بين تركيا وصربيا، فإن تصريحاته العامة ألقت

بظلال من الشك حول مدى مصداقيته. فعلى سبيل المثال صرح جيرميك في نوفمبر 2009 في أثناء خطبته أمام البرلمان الأوروبي أنهم «كانوا تحت حكم الأتراك لخمسمائة عام، وأنهم لا يريدون أن يجلسوا في نفس غرفة الانتظار معهم مرة ثانية من أجل عضوية الاتحاد الأوروبي»[16]. وفي حوار نشر في صحيفة ألمانية في 30 مايو 2010، حذر جيرميك من أنه «إذا لم تصبح صربيا عضوًا جديدًا في الاتحاد الأوروبي، فإن بلاده ستدخل ضمن دائرة النفوذ التركية كما كانت من قبل إبان الحقبة العثمانية»[17]. وبذلك صور تركيا بشكل سلبي، كما أنه استخدم تركيا كتهديد أيضًا لابتزاز الاتحاد الأوروبي من أجل قبول عضوية صربيا في الاتحاد. وفي الوقت ذاته أشار الكاتبان الصربيان بيتروفيتش وريليجماك إلى أن داود أوغلو ارتكب زلة سياسية عندما قال: «إذا لم تكن هناك دولة عثمانية، فإن سوكولو محمد باشا الوزير التركي الكبير الذي جاء من إحدى العائلات الصربية كان سيظل رجلًا صربيًّا فقيرًا منتهى أمله في الحياة أن يحظى بمزرعة صغيرة». وأوضح الكاتبان أن على داود أوغلو أن يعلم أن مثل هذا التشبيه لن يساعد على الفوز بقلوب غير المسلمين في البلقان»[18]. وكما يوضح لنا هذا المثال، فإن المسؤولين من كلا البلدين يجب عليهما أن يكونوا أكثر حذرًا بشأن مفرداتهم وتشبيهاتهم المستخدمة في بعض القضايا عالية الحساسية. وفي المقابل، يجب عليهم أن يركزوا على التعاون وعلى مستقبلهم الأوروبي المشترك.

نتائج تدخل تركيا في غرب البلقان

أدى انخراط تركيا في البوسنة والهرسك وتحسين العلاقات مع صربيا إلى فتح الطريق أمام قمة البلقان التي عقدت في إسطنبول في 24 أبريل 2010، فقد شارك رؤساء تركيا وصربيا والبوسنة والهرسك، إلى جانب وزراء خارجيتهم، في تلك القمة، واقترح «إعلان إسطنبول» الذي تم تبنيه في تلك القمة، بأن يتم بذل المزيد من الجهود من أجل ضمان السلام والاستقرار في المنطقة، وأن يتم احترام سلامة ووحدة أراضي البوسنة والهرسك»[19].

وقد احتفت وسائل الإعلام التركية بقمة البلقان الثلاثية في إسطنبول ووصفتها «بالتاريخية»، فيما اعتبرها أيضًا الكثير من المعلقين الأجانب خطوة ناجحة، فلم يتم فقط تبادل الرسائل في تلك القمة، ولكن أيضًا تم اتخاذ خطوات إيجابية تجاه المستقبل المشترك. وبالرغم من أن مسألة صرب البوسنة لا تزال حساسة، إلا أن قمة إسطنبول كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ العلاقات بين البوسنة والهرسك وصربيا. فبعد ما يقرب من ثلاث سنوات من قطيعة كاملة في العلاقات بين البلدين، فتحت قمة إسطنبول قناة اتصال بين بلغراد وسراييفو. ولكن على كل حال، لا يجب النظر إلى هذه القمة على أنها قمة «تاريخية»؛ فيبدو أن الحكومة الصربية والرئيس تاديتش يلعبان لعبة مزدوجة؛ فمن ناحية تم الإعلان عن أن صربيا سوف تحترم سلامة ووحدة أراضي

البوسنة والهرسك، ومن ناحية أخرى كان هناك دعم قوي لميلوراد دوديك، زعيم صرب البوسنة، الذي يطمح في تقويض وحدة أراضي البوسنة والهرسك، وقد استمرت تهديداته حتى مارس 2011 عندما أعلن أن البوسنة والهرسك سوف تختفي مثل يوغوسلافيا السابقة[20].

وأخيرًا، بوساطة تركية وافقت صربيا على تعيين سفير دائم للبوسنة والهرسك لديها، ويعتقد أن فتيل أزمة تعيين سفير للبوسنة والهرسك في بلغراد تم نزعه بعد اللقاء الذي عقد بين أردوغان وتاديتش. كما توسطت تركيا أيضًا بين الأحزاب السياسية البوسنية المتناحرة في الجزء الصربي من منطقة ساندزاك. وساعدت تركيا أسبانيا التي ترأس الاتحاد الأوروبي في التوصل إلى صياغة مقبولة لمشاركة كوسوفو في قمة غرب البلقان الأوروبية، والتي عقدت في سراييفو في 2 يونيو 2010.

هناك قناعة قوية في تركيا أن أنقرة قد أثرت في تبني البرلمان الصربي لقرار بشأن الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا. فقد أدان البرلمان الصربي في أبريل 2010 قتل ثمانية آلاف بوسني في سربرنيتسا في يوليو 1995، وقدم اعتذارًا عن ذلك[21]. وقبل تبني ذلك القرار بشأن سربرنيتسا، كان داود أوغلو قد أشار إلى أن صربيا سوف «تعتذر» رسميًا قريبًا عن تلك المذبحة، وأوردت مصادر إعلامية تركية أيضًا أن داود أوغلو اطلع على نص القرار الذي وافق عليه البرلمان الصربي قبل وقت طويل من التصويت عليه، وأن المسؤولين الأتراك ساعدوا الجانبين على التوصل إلى اتفاق حول مضمون الاعتذار[22].

يجب أن يكون من الواضح أن بعض السياسيين الصرب، والمنظمات غير الحكومية، والأطراف الغربية ظلت لسنوات تضغط على الحكومة الصربية لتقديم اعتذار بشأن مذبحة سربرنيتسا. مرة أخرى، يلاحظ أن توقيت صدور قرار سريبرينيتسا من البرلمان الصربي يقودنا إلى الاعتقاد بأن الوضع في كوسوفو يمكن أن يكون الخطوة التالية. وبالفعل رفعت صربيا دعوى أمام محكمة العدل الدولية عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة ضد قرار كوسوفو بالاستقلال، وكانت تتوقع أن يكون قرار المحكمة لصالح صربيا، وهذا التوقع ربما أدى إلى الضغط على الحكومة الصربية لوقف تجاهلها لمواد الحكم المعادية لصربيا التي أصدرتها المحكمة ذاتها في 2007[23]. لذا من المحتمل أن الحكومة الصربية شجعت برلمانها على تمرير هذا القرار بشأن سربرنيتسيا لتحسين موقفها، عندما يصل الأمر إلى قضية كوسوفو. وعمومًا يظل قرار سربرنيتسيا وقمة البلقان في إسطنبول خطوتين مهمّتين باتجاه تحسين العلاقات بين صربيا والبوسنة والهرسك.

العوائق أمام سياسة تركيا في غرب البلقان

تظل أهم العوائق أمام سياسة تركيا لكي تصبح لاعبًا مؤثرًا في غرب البلقان هو الأحكام المسبقة والخوف الإقليمي وعدم الدعم والتعاون الغربي لسعي تركيا

بوساطة تركية وافقت صربيا على تعيين سفير دائم للبوسنة والهرسك لديها، ويعتقد أن فتيل أزمة تعيين سفير للبوسنة والهرسك في بلغراد تم نزعه بعد اللقاء الذي عقد بين أردوغان وتاديتش

في أن يكون لها دور أكثر دينامية. ولأن تلك العوامل لا تزال خارج سيطرة أنقرة، فإن النفوذ التركي في غرب البلقان ربما سيظل محدودًا في الفترة الراهنة.

التحيزات داخل المنطقة

معظم المخاوف من الدور التركي تنبع من الأحكام المسبقة وسوء الفهم المتجذر في المنطقة، وكذلك نقص المعلومات. ومع ذلك فإن النفوذ الثقافي الحديث لتركيا ترددت أصداؤه عبر البلقان. فعلى سبيل المثال، تحظى المسلسلات التليفزيونية التركية بشعبية كبرى في المنطقة، كما هو الحال في مناطق أخرى من العالم. كما أن الجهود والأنشطة في مجال التعليم والسياحة أصبحت مؤخرًا أداة فاعلة، وساعدت مواطني دول البلقان ليس فقط على معرفة المزيد عن تركيا، ولكن أيضًا على مراجعة أحكامهم المسبقة عن الأتراك وتغيير قناعاتهم. وأبرز مثال حي على ذلك، إذاعة عدد من المسلسلات التليفزيونية التركية بشكل متزامن في 18 مارس 2011 في سبع قنوات تلفزيونية شهيرة في صربيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو.

وبالطبع فإن هذا الوسيط الثقافي يستطيع أن يفتح الباب أمام السكان المحليين في البلقان للتعرف على تركيا بشكل صحيح غير مغلوط، ويفتح أذهانهم أيضًا تجاه تحسين العلاقات مع تركيا. وهذا بدوره يمكن أن يسهل سياسة تركيا في البلقان.

لكن بالرغم من أن تركيا تنظر إلى علاقاتها التاريخية مع البلقان بعدسة إيجابية، نجد أن شعوب وحكومات البلقان يختلفون اختلافًا كبيرًا بشأن تصوراتهم تجاه التاريخ المشترك للطرفين، وتصل حدة هذا التباين لدرجة أن بعض القوميين في البلقان يلقون باللوم على الحقبة العثمانية، فيما يتعلق بكل الأخطاء والعثرات في بلادهم. وبينما تصور الحكومة التركية الحقبة العثمانية على أنها كانت حقبة ذهبية للبلقان، نجد صحفيًا كرواتيًا يقول إن تلك الحقبة العثمانية بالنسبة لكثير من الناس في المنطقة كانت تمثل حقبة اضطهاد، ويعتبرها الكثيرون مأساة قومية[24]. وحتى بالنسبة لبعض البوسنيين، مثل مؤسس المعهد البوسنوي في سراييفو، عادل ذو الفقار باسيتش، والذي كان يحمل رؤية إيجابية للدولة البوسنية في القرون الوسطى، وهي الحقبة العثمانية للبوسنة والهرسك، فقد صورها على أنها الحقبة الفضية، وليست الحقبة الذهبية[25]. كما أن التاريخ الرسمي الذي كتبته دول البلقان الأخرى، بما في ذلك ألبانيا، يصف ماضيهم بصورة عامة على أنه عبارة عن صراع لقرون من أجل تحرير أنفسهم من «عبودية العثمانيين». فعلى صفحات أكاديمية العلوم الألبانية وُصف

العثمانيون بأنهم مهووسون ومتخلفون وحكام غير متسامحين، اضطهدوا الألبان بضرائب باهظة وتمييز سياسي، وأن تلك الحقبة اتسمت بافتقارها إلى الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية، ووصل الأمر إلى حد ارتكاب مذابح بحق الشعب الألباني[26].

إن الألبان بحاجة إلى الحفاظ على روابطهم الدينية مع تركيا لحجب نفوذ بعض الجماعات العربية الإسلامية، التي يثير تفسيرها للإسلام الكثير من الجدل بين الألبان

ومن أجل فهم الاتهامات الموجهة للعثمانيين إبان حكمهم للبلقان، يجب علينا أن نوضح نقطتين: في أثناء القرن التاسع عشر تعرض سكان البلقان لموجات من المشاعر القومية العرقية الغربية البحتة التي قامت على أسس وحدة اللغة والتاريخ والدين والعرق. وقد نجح القوميون في البلقان، والذين تعلموا وعملوا وعاشوا في أوروبا الغربية أو روسيا، في تشكيل الهوية القومية لبلدانهم وتكوين رغبة لدى شعوبهم في تقرير مصيرهم السياسي، ولكنهم في خضم ذلك غرسوا أسس تشويه تفسير التاريخ العثماني[27]. فعلى سبيل المثال ظلت المصالح الألبانية ولعدة قرون متكاملة تمامًا مع مصالح الدولة العثمانية، لذا لم يكن هناك أية أسباب للغضب الشعبي العام. لكن يرى دينيس هوبشيك، أنه لولا التهديدات الحقيقية اليونانية والصربية ومن الجبل الأسود، والأقاليم البلغارية، والتعدي على الأراضي، ما كان الألبان بحاجة إلى تبني قومية على الطراز الغربي[28]. إلا أنه عند عملية إعادة بناء الدولة الألبانية مؤخرًا وسعيها لتطوير هوية ألبانية تميل نحو الغرب، تمت إعادة كتابة التاريخ وتم تصوير الأتراك على أنهم أعداء الألبان.

والتفسير الثاني هو أن الذاكرة الجماعية للبلقان لم تصل إلى الماضي البعيد، فسكان البلقان يتذكرون التاريخ الحديث؛ منذ القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين، عندما كان الصراع والتوتر متفشيين ليس فقط في البلقان، ولكن في الأجزاء الأخرى أيضًا من الدولة العثمانية، بما في ذلك الأناضول. لذا تم إلقاء تبعات بعض المشكلات وأحداث تلك الفترة على كاهل الحقبة العثمانية، ولكن التاريخ العثماني وحكمه للبلقان أكثر تعقيدًا بكثير مما يحاول المؤرخون الألبان أن يصوروه، كما أنه يحمل قراءة أكثر شمولية من مجرد الاقتصار على تلك الحقبة من التاريخ العثماني إذا أردنا أن نصل إلى قراءة برؤية متوازنة.

وبالرغم من عدم الوفاق التاريخي بين تركيا وشعب غرب البلقان، وتداعيات ذلك بصفة خاصة على السكان المسلمين هناك، إلا أن تركيا تعتبر دولة صديقة. فطبقًا لاستطلاع أجراه مركز غالوب لمراقبة البلقان عام 2010، فإن 75.1٪ من السكان في ألبانيا و60.2٪ في البوسنة والهرسك و93.2٪ في كوسوفو و76.6٪ في مقدونيا يعتبرون تركيا دولة صديقة. ولكن الوضع ليس كذلك بالنسبة للسكان غير المسلمين

في غرب البلقان. فعلى سبيل المثال، فإن 26.7٪ فقط من الكروات يعتبرون تركيا دولة صديقة. وفي مونتنغرو النسبة 33.5٪ وفي صربيا كانت 18.2٪ فقط. عمومًا فإنه بسبب الدعم السياسي التركي لوحدة أراضي مقدونيا والصراع على اسمها مع اليونان، فإن المقدونيين يعتبرون استثناءً عندما يتعلق الأمر بسلوك السكان غير المسلمين. فمن الجدير بالذكر ملاحظة أنه بمقارنة 2006 بـ 2010، فإن عدد السكان الذين يعتبرون تركيا على أنها دولة صديقة قد ارتفع بنسبة 33٪ في ألبانيا، و52٪ في كوسوفو و76٪ في البوسنة والهرسك، بينما ظلت رؤية سكان غرب البلقان من غير المسلمين كما هي تقريبًا، بتغييرات طفيفة[29].

والسبب الرئيس في صعود «أصدقاء تركيا» بين الألبان، في كل من ألبانيا وكوسوفو، هو الدعم التركي لاستقلال كوسوفو، فالألبان بصورة عامة يميلون إلى الغرب، بدون أي تضامن ديني مع تركيا. ولكن بالرغم من ذلك، فإن الألبان بحاجة إلى الحفاظ على روابطهم الدينية مع تركيا لحجب نفوذ بعض الجماعات العربية الإسلامية، التي يثير تفسيرها للإسلام الكثير من الجدل بين الألبان[30]. وفي الوقت ذاته، وبينما يطالب مسؤولو كوسوفو تركيا بدعم استقلالهم، فإنهم لا يريدون تدخلًا تركيًّا في شؤونهم الداخلية، مما يكشف عن العلاقة المعقدة بين تركيا والألبان.

ويرجع عدم وجود علاقات صداقة بين غير المسلمين من سكان البلقان وبين تركيا إلى الجرعات المكثفة من التشكيك الإقليمي تجاه نوايا تركيا وإلى جذور تاريخية لم يتم التغلب عليها بعد. وهذا يوضح تحفُّظ بعض دول البلقان على أن تصبح جزءًا من سياسة البلقان التركية. فهناك جماعات سياسية بعينها في البلقان تخشى من أن يصبح التدخل التركي في البوسنة والهرسك جزءًا من الطموح التركي لبسط نفوذها في المنطقة، وربما لهذا السبب اختارت تركيا أن تتعاون محليًّا مع السكان الأكثر ميلًا نحو الهوية الإسلامية، وقد أظهرت بعض وثائق ويكيليكس أن عددًا من الدبلوماسيين الأمريكيين يشاركونهم تلك المخاوف[31].

فأحد أكبر الدبلوماسيين الصرب من المستشرقين وهو داركو تاناسكوفيتش، والذي كان سفيرًا لدى أنقرة من 1995 إلى 1999، ينتقد بشدة سياسات تركيا في البلقان. ويعتبر أن انخراط تركيا المتزايد، ليس فقط في البوسنة والهرسك ولكن أيضًا عبر البلقان هو جزء لا يتجزأ من السياسة الطويلة الأمد التي تقوم على أيديولوجية العثمانيين الجدد. فطبقًا لتاناسكوفيتش، فإن دوافع تركيا هي إثبات أنها «القائدة» في البلقان وأن أنقرة قادرة على حل المشكلات التي يعجز عن حلها الآخرون[32].

ويقول بعض السياسيين والأكاديميين والصحفيين من صرب البوسنة: إن تركيا لديها النية في إنشاء ما يسمى بـ «بلقان العثمانية الجديدة». ولا يُخفي صرب البوسنة انزعاجهم من دبلوماسية تركيا في البوسنة والهرسك. فبصورة عامة، لا يرى السياسيون من صرب

البوسنة وخاصة في جمهورية صيربسكا، أن الدبلوماسية التركية في البوسنة والهرسك تتمتع بالموضوعية، لأن أنقرة، طبقًا لهم، تمثل فقط مصالح البوسنيين. ويعتقد ميلوراد دوديك أن تركيا تحاول بطريقة ما أن تحول البوسنة والهرسك إلى دولة بوسنية أملًا في تقويض الحكم الذاتي لجمهورية صيربسكا(33). بالنسبة له، لا تحمل قمة البلقان الثلاثية في إسطنبول والإعلان المنبثق أية أهمية للبوسنة والهرسك، لأنه لم يتم تبني تلك القمة رسميًّا. كما أن سيلاجديتش قام بتوقيعها بدون تفويض من رئاسة البوسنة والهرسك له، لذلك فإنه يعتبرها وثيقة غير موجودة (34).

منذ أربع سنوات ونصف فقط كان لأنقرة روابط دبلوماسية مع صرب البوسنة، فكما صرح الممثل الأعلى للبوسنة والهرسك كريستيان شوارز ـ شيلين في 2006، أن تركيا لم تساعد فقط البوسنيين، ولكن ساعدت البوسنة والهرسك برمتها(35). ولكن دوديك، والذي تبنى مسارًا انفصاليًّا تجاه البوسنة والهرسك، أسهم في تعرض الحوار بين تركيا وبين صرب البوسنة إلى انتكاسات كبيرة.

لذا فإنه من الضروري لأحمد داود أوغلو، الذي يريد التوسط لتسوية المشكلات القائمة في البوسنة والهرسك، أن يتم عقد حوار مع كافة القوميات التي تشكل البوسنة والهرسك. وبالفعل قام داود أوغلو وللمرة الأولى، بزيارة دوديك في بانجالوكا في 29 يناير 2011. ووصف دوديك زيارة داود أوغلو بأنها هامة لتعزيز الثقة المتبادلة بين البلدين، وتساعد على تطوير العلاقات الاقتصادية.

إلا أن موقف نيبوجسا رادمانوفيتش، العضو الصربي في رئاسة البوسنة والهرسك، وجّه صفعة لجهود داود أوغلو البناءة. فعندما لم يحضر داود أوغلو في موعده مع رادومانوفيتش بسبب طول اجتماعه مع دوديك، قام رادمانوفيتش بإلغاء اللقاء. كما زعمت حكومة رادمانوفيتش أن الوفد التركي طلب إزالة علم جمهورية صيربسكا من قاعة الاجتماع، وهو ما أنكره المسؤولون الأتراك(36). أما راجكو فاسيتش، السكرتير العام لاتحاد الديموقراطيين الاشتراكيين الأحرار SNSD، الذي يتزعمه دوديك، اعتبر واقعة العلم «حادثة عثمانية»، وقال: إن ممثلي الأتراك غير مرغوب بهم في جمهورية صيربسكا. كما صرحت أنا تريسيك باديتش، مساعدة وزير الخارجية، أن زيارة داود أوغلو لبانجالوكا كانت مدفوعة بنوايا سيئة، كما قام بعض الصحفيين والسياسيين والأكاديميين من أصول صربية بانتهاز حادثة العلم لشن هجوم على تركيا، إلى الحد الذي دفع بعضهم إلى القول بأن داود أوغلو يطمح في إنشاء نظام عثماني جديد في البوسنة والهرسك(37). وما سمي بحادثة العلم تلك أظهر بجلاء أن صرب البوسنة غير مستعدين بعد لصياغة علاقات جيدة مع تركيا. لكن ليس صرب البوسنة وحدهم الذين يشعرون بشك تجاه سياسة تركيا في غرب البلقان، فهناك عدد من الصرب، وبخاصة أولئك الذين لا يزالون يحملون عقلية التسعينيات، يميلون إلى تصديق قصص «عودة الأتراك العثمانيين إلى غرب البلقان»، وإذا ما اقتنع أيضًا أولئك الذين يحكمون صربيًّا بتلك

الأقاويل، فإن التقارب الحالي بين أنقرة وبلغراد ربما يتدهور.

أما كرواتيا فتهدف في الوقت الراهن، طبقًا لمصادر ثقافية وتاريخية، ألا تكون دولة بلقانية[38]. فزغريب أكثر اهتمامًا بالعلاقات مع الغرب، كما أن التعاون التركي الكرواتي في غرب البلقان كان بضغط من الاتحاد الأوروبي. فتركيا وكرواتيا لديهما تاريخ جيد من علاقات الصداقة، كما أن الزيارات المتبادلة بين الجانبين، والتي كانت تهدف إلى تعزيز الثقة، أدت إلى نضج الروابط السياسية. فقد صرحت رئيسة الوزراء الكرواتية جادرانكا كوسور، في أثناء زيارتها إلى تركيا في 26و27 نوفمبر 2010، أن تركيا وكرواتيا حريصتان على التنمية في البوسنة والهرسك، وأنهما يحملان أفكارًا مشتركة فيما يتعلق بحل المشكلات هناك. ومع ذلك فإن صورة تركيا بين كروات البوسنة تختلف عن ذلك؛ لأن تركيا لم تقدم دعمًا لهم في مسألة إنشاء الكيان الكرواتي في البوسنة والهرسك.

عدم كفاية التعاون التركي مع الغرب

صرح الممثل الأعلى للبوسنة والهرسك فالنتين إنزيكو الذي زار أنقرة في 22 نوفمبر 2010 أنه من المفيد أن تحافظ تركيا على مبادراتها الإقليمية في غرب البلقان. ولكن في المجمل، فإن الوجود التركي في غرب البلقان يثير ريبة وشك بروكسل[39]. فمنذ البداية، رأى الأوروبيون أن تركيا تميل إلى البوسنيين، ورأوا أن أنقرة لا يمكن أن تصبح وسيطًا في البوسنة والهرسك. كما يعتقد بعض الدبلوماسيون الأوروبيون أيضًا أن الدين يلعب دورًا مهمًا في تركيا، وله تداعيات وعواقب هائلة على السياسة الخارجية التركية. ولكن الحقيقة هي أن الأوروبيين هم الذين يشعرون بالتردد في رؤيتهم لتركيا كلاعب مهمّ في غرب البلقان، حيث إنَّهم يعتبرون أن تلك المنطقة تقع ضمن أراضيهم، ويرغبون في أن يظلوا القوة المهيمنة في تلك المنطقة. وبالرغم من أن الانخراط التركي في غرب البلقان يتماشى مع الأجندة الأوروبية والأمريكية، إلا أنه أجبر أوروبا على أن تراقب ذلك بحذر شديد.

ولكن الحقيقة هي أن الأوروبيين هم الذين يشعرون بالتردد في رؤيتهم لتركيا كلاعب مهمّ في غرب البلقان، حيث إنَّهم يعتبرون أن تلك المنطقة تقع ضمن أراضيهم، ويرغبون في أن يظلوا القوة المهيمنة في تلك المنطقة

وغني عن القول أن عملية الاندماج الأوروبية كانت التطور الأكثر إيجابية الذي شهدته منطقة غرب البلقان مؤخرًا[40]، فبالنسبة لدول غرب البلقان تمثل عضوية الاتحاد الأوروبي أهم أولويات سياساتهم الخارجية، وفي نفس الوقت يعتقدون أن عملية الانضمام للاتحاد الأوروبي يجب ألا تكون عائقًا أمام علاقاتهم مع الدول الأخرى، بما في ذلك تركيا، وخاصة بعد أن أظهرت الأزمة المالية في اليونان أن عضوية الاتحاد الأوروبي لا تضمن ظروفًا معيشية أفضل. يعتقد المحلل

الصربي دوسان ريلجيتش أن تعاطف سكان غرب البلقان مع تركيا سيتعاظم إذا ما ظل المستقبل الأوروبي للمنطقة غير واضح[41]. ولأن داود أوغلو يعلم أبعاد ذلك الموقف، فنتيجة لاستمرار أوروبا في استثناء تركيا من عضوية الاتحاد الأوروبي، حاول داود أوغلو أن يظهر أن أنقرة بإمكانها أن تقدم لتلك المنطقة أكثر مما يمكن أن تقدمه بروكسل، ففي خطبته في سراييفو في 16 أكتوبر 2009، لم يذكر داود أوغلو الاتحاد الأوروبي على الإطلاق. ففي حين تعرضت العلاقات بين صربيا والبوسنة والهرسك للتوتر بصورة كبيرة لمدة ثلاث سنوات، ولم تتحسن بالرغم من الجهود الدبلوماسية الأوروبية، استطاعت تركيا، بين عشية وضحاها أن تنظم لقاءً بين رئيسَي صربيا والبوسنة والهرسك في مايو 2010، وعدا فيه بتطبيع العلاقات والمشاركة في التعاون الإقليمي.

وطبقًا لمركز «ستراتفور» البحثي الأمريكي، فإن تركيا تستخدم نفوذها في البلقان كدليل على أهميتها الجيوسياسية. فأنقرة ترغب في أن توضح أنه لا يمكن التوصل إلى السلام الدائم في البلقان دون المساعدة التركية[42]. لكن بالرغم من ذلك، فإنه من الخطأ القول إن أنقرة تحاول أن تنافس الاتحاد الأوروبي في غرب البلقان، فعلى العكس، يُلاحظ أن سياسة تركيا في المنطقة لم تختلف كثيرًا عن السياسات الأوروبية هناك في العامين الأخيرين، وكثيرًا ما أكد المسؤولون الأتراك على دعم الطموحات الأوروبية لغرب البلقان. لذا فمن أجل الحفاظ على الاتجاهات الإيجابية في البلقان والتي بدأت في السنوات القليلة الماضية، يجب على تركيا أن تتعاون بصورة أكبر مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واللاعبين الدوليين الآخرين. ويجب على الدبلوماسيين الأوروبيين أيضا ألا ينظروا إلى تركيا بحذر وريبة. كما يجب عليهم أن يعاملوها كشريك يستطيع أن يساهم في السلم والاستقرار في غرب البلقان. عمومًا بدأت تظهر مؤشرات على أن الدبلوماسية التركية تحاول أن تعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة لتحسين الأوضاع في البوسنة والهرسك، ولكن ما زال من الضروري أن تصبح منطقة غرب البلقان واحة من التعاون بين بروكسل وأنقرة.

الخلاصة:

منذ بداية التسعينيات، بذل صناع السياسة الخارجية التركية جهودًا كبيرة لتحسين العلاقات مع دول البلقان. وفي العامين الأخيرين، انخرطت تركيا بشكل نشط في المنطقة، فيما عُرف بسياسة تركيا الخارجية الجديدة لغرب البلقان. وبينما كانت تعمل على تعزيز التعاون الثنائي مع كافة دول المنطقة، حاولت تركيا أيضًا أن تساهم في السلام والاستقرار في غرب البلقان من خلال التعاون الإقليمي ومبادرات الوساطة. ولكن للأسف الشديد، لم تقابل تلك الجهود بترحيب من الاتحاد الأوروبي، كما أن بعض اللاعبين السياسيين الإقليميين شعروا بعدم الارتياح تجاه زيادة الاستقلالية والاعتماد على الذات التي أصبحت تتمتع بها السياسة الخارجية التركية مؤخرًا.

ولأن تركيا تعلم جيدًا أن التطورات في البوسنة والهرسك تعد في غاية الأهمية لاستقرار منطقة غرب البلقان بأكملها، فإنها أولت قضايا تلك البلدان أهمية كبرى. وقد كانت قمة البلقان التي عقدت في إسطنبول واحدة من أكبر نجاحات تركيا في غرب البلقان، ودومًا انتهزت تركيا كل فرصة من أجل توضيح أن الهدف الرئيس لتركيا هو أن تكون مجرد صديق لكافة دول البلقان. لكن بعض الجماعات السياسية في البلقان رأت أن السياسيين الأتراك يحاولون أن يمهدوا الطريق لبسط نفوذ عثماني جديد في المنطقة. عمومًا منذ إنشاء الجمهورية التركية، لم يطمح الأتراك مطلقًا إلى تحقيق مثل هذه الأوهام. لذا فإن الخوف مما يطلق عليه اسم الطموحات العثمانية الجديدة لتركيا في البلقان هي مخاوف غير عقلانية وغير مبررة. ومع ذلك، ما زال هناك خطاب متعلق بالعثمانية الجديدة في البلقان، يستهدف تركيا. كما أن هناك جمهورًا لذلك الخطاب، ليس فقط في البلقان فحسب ولكن في أوروبا كلها. لذا، لا يجب أن تقع القوى الإقليمية رهينة للأحكام المسبقة بشأن تركيا، لأنه من الأفضل للجميع الاستفادة من دولة نشطة ومتقدمة وديمقراطية مثل تركيا اليوم.

وبناءً على عدم استعداد دول البلقان لتعلم المزيد عن التاريخ العثماني، ينبغي على المسؤولين الأتراك أن يتحدثوا بصورة أفضل عن المستقبل الأوروبي المشترك بدلًا من ضرب أمثلة من الماضي العثماني المشترك وذلك في أثناء انخراطهم في التعاون مع دول البلقان. كما يجب على تركيا أن ترفع من مستويات التعاون مع اللاعبين الدوليين الآخرين، بما في ذلك بروكسل، والتي يمكن أن تحقق نتائج أفضل في غرب البلقان. وإلى جانب ذلك، ومن أجل الوصول إلى نجاح كامل في المنطقة، يجب في النهاية على كافة الأطراف الخارجية المشتركة في العملية الدبلوماسية لغرب البلقان أن يظهروا تضامنًا أكبر فيما بينهم، وإلا فإن المشهد سيصبح مكتظًا باللاعبين الذين لن يقدموا في الحقيقة أية نتائج ملموسة على أرض الواقع.

الهوامش:

(1) أحمد داود أوغلو، خطبة مقدمة في المراسم الافتتاحية لمؤتمر السفراء، بعنوان:
«Visionary Diplomacy: Global and Regional Order from Turkey's Perspective, Ankara»,
3 يناير 2011، على الرابط التالي:
http://www.mfa.gov.tr/disisleri-bakani-sayin-ahmet-davutoglu_nun-3_- buyuke-lciler-konferansi_nin-acilisinda-yaptigi-konusma_-03-ocak-2011.tr.mfa..

(2) أحمد داود أوغلو، خطبة مقدمة في المراسم الافتتاحية لمؤتمر:
Ottoman Legacy and Balkan Muslim Communities TodaySarajevo, October 16, 2009..
على الرابط التالي:
http:// www.ius.edu.ba/dzsusko/Davutoglu_transcript_dzs.doc.

(3) رجب طيب أردوغان،
"Nema Svetskog Mira Bez Stabilnog Balkana," Danas, December 23, 2010.

(4) "Güney Doğu Avrupa ile Ticari ve Ekonomik İlişkiler Hakkında Genel Değerlendirme," T.C. Başbakanlık Dış Ticaret Müsteşarlığı, Anlaşmalar Genel Müdürlüğü Raporu, Mart 2010.

(5) لتحليل كامل عن تلك القضية، انظر:
Erhan Türbedar, "Türk-Amerikan İlişkileri Çerçeve- sinde Balkanlar," Avrasya Dosyası, Vol. 11, No. 2 (2005), pp. 163-183.

(6) Abdullah Aymaz, "Avrupa'nın Kudüs'ü Saraybosna," Zaman, December 18, 2006; Murat Kar- puz, "Avrupa'nın Kudüs'ü Bosna Gözyaşlarını Sildi," Sabah, June 11, 2009; "Avrupa'nın Kudüsü'nde Karışıklık Bitmiyor," Anadolu Ajansı, May 5, 2010.

(7) Barçın Yinanç, "Excluded by US and EU, Turkey Undertakes its own Mediation in Bosnia, Hürriyet Daily News, January 15, 2010.

(8) Murat Karagöz, "Turkish Attempts for Pushing Through Needed Reforms in Bosnia and Herzegovina," Political Crisis in the Bosnia and Herzegovina: Which Way Now?, Ankara, TEPAV, December 22, 2009.

(9) Abdullah Gül, Presentation of foreign policy of Turkey towards Western Balkans to Turkish academics on occasion of President's official visit to Bosnia and Herzegovina, Sarajevo, September 3, 2010.

(10) أحمد داود أوغلو، الإرث العثماني ومجتمعات غرب البلقان في وقتنا هذا

Ahmet Davutoğlu, Ottoman Legacy and Balkan Muslim Communities Today.

(11) Nevenka Jeftic-Sarcevic, "Zapadni Balkan u Projekciji Turske Strateske Vizije," Medjunaro- dni Problemi, Vol. 62, No. 4 (2010), p. 701.

(12)Aleksandra Stankovic, "Balkans Stability Impossible Without Serbia," Balkan Insight, October 7, 2010.

(13) Esad Dzurdzevic, Ankara, June 2, 2009, personal interview.

(14) دخلت اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا وصربيا حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2010، ومن المتوقع أن يرتفع حجم التجارة البينية بين البلدين إلى مستويات عالية بفضل تلك الاتفاقية، وعلى الجانب الآخر تم توقيع اتفاقية التعاون في مشاريع البنية التحتية في أكتوبر 2009 لجذب الاستثمارات التركية لصربيا. وتهدف هذه الاتفاقية إلى جذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأتراك في مشاريع تحتل أولوية مثل إصلاح بعض الطرق في منطقة ساندزاك، وبناء بعض أجزاء من الطرق السريعة بين بلغراد وبلجاري، وبناء منطقة صناعية ومطارات. وبالإضافة إلى ذلك تطوير التعاون بين الخطوط الجوية التركية والصربية وتشجيع مشاركة الشركات التركية على الشراء ضمن عملية الخصخصة الصربية. تتمتع تركيا وصربيا بإمكانات ضخمة لتطوير العلاقات الاقتصادية، وبخاصة في الصناعة والطاقة والزراعة والسياحة.

(15) ليس فقط تركيا، ولكن في السنوات الأخيرة وبعقيدتهم المعادية للناتو فإن الروس أيضًا يزيدون من نفوذهم السياسي والاقتصادي في البلقان، وبخاصة في صربيا وجمهورية صربسكا. فالروس يتصرفون وكأنهم حامي كيان صرب البوسنة وهي دولة صربسكا. ويمكن القول إن الروس ينظرون بريبة إلى الانخراط التركي في غرب البلقان.

(16) "Skandalozno: Srbija Lobira Protiv Ukidanja Viza BiH!", Dnevni Avaz, November 7, 2009.

(17) "Jeremic: Kosovo je Srpski Jerusalim," Tanjug, May 30, 2010.

(18) Zarko N. Petrovic and Dusan Reljic, "Turkey's New Approach to the Western Balkans", International and Security Affairs Centre, Thought Paper developed for Round-table conference on Turkish Western Balkans Policy, April 2011, p. 17; Ahmet Davutoğlu, Ottoman Legacy and Balkan Muslim Communities Today.

(19) Erhan Türbedar, "Üçlü Balkan Zirvesi'nin Nedenleri ve Önemi," TEPAV, April 2010, www. tepav.org.tr.

(20) "Dodik: BiH ce se Raspasti," Tanjug, March 21, 2011.

(21) بينما يعارض صرب البوسنة قرار البرلمان الصربي بشأن مذبحة سربرنيتسا، فإن البوسنيين العاديين لا يهتمون كثيرًا بذلك القرار؛ لأن البرلمان الصربي امتنع عن وصف الحادثة بأنها «إبادة».

(22) Uğur Ergan, "Serbia Will Apologize for Srebrenica Slaughter, Turkish FM Says," Hürriyet Daily News, March 18, 2010; Servet Yanatma, "Turkey Sets Stage for Serbian Apology Over Sre- brenica," Today's Zaman, April 2, 2010.

(23) رفعت البوسنة والهرسك قضية «الإبادة» أمام محكمة العدل الدولية ضد صربيا بسبب الفظائع التي ارتكبت في الفترة ما بين 1992 و1995، وقضت المحكمة بحكم في 170 صفحة في 26 فبراير 2007. ونص الحكم على أن الإبادة وقعت فقط في مقاطعة سربرنيتسا وأن جيش صرب البوسنة هو المسؤول عما حدث، وأن المذابح التي وقعت خارج سربرنيتسا لم ترق إلى كونها إبادة

بسبب عدم وجود أدلة كافية. وقد وجه الحكم اتهامات ضد صربيا؛ لأنها لم تلتزم بتعهداتها لمنع جرائم الإبادة في سربرنيتسا ولم تقم بتسليم مرتكبي الإبادة لمحكمة الجرائم الدولية ليوغوسلافيا السابقة ICTY. وألزم الحكم صربيا بتقديم اعتذار للبوسنة والهرسك.

(24) Milan Jajcinovic, "Sarajevo je Tursko: Hrvati i Srbi Tursko Vladanje Bosnom i Hercegovi- nom Mahom Smatraju Okupacijom," Vecernji List, October 27, 2009.

(25) Adil Zulfikarpasic, Sarajevo, November 14, 2006, personal interview.

(26) Aleks Buda, Kristo Frasheri, Hysni Myzyri and others, Historia e Popullit Shqiptar, Rilindja Kombetare, Vitet 30 te shek. XIX-1912, Vol. 2, (Tirana: Akademia e Shkencave e Shqiptare, Instituti e Historise, Botimet Toena, 2002), pp. 23-25.

(27) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضية انظر:

Dennis P. Hupchick, The Balkans from Constantinople to Communism (New York, Palgrave, 2002), pp. 189-271.

(28) Hupchick, The Balkans from Constantinople to Communism, p. 303.

(29) Gallup Balkan Monitor Survey, Survey Data Chart, http://www.balkan-monitor.eu/index. php/dashboard.

(30) Pirro Misha, "Neo-otomanizmi dhe Shqipëria," Shekulli, February 22, 2010; Arbën Xhaferi, "Sfida Osmane," Shekulli, October 31, 2009; Altin Raxhimi, "Albanian Muslims Grapple with Religious Identity," Balkan Insight, December 1, 2010.

(31) "Vikiliks: Uloga Turske na Balkanu Alarmirala Zapad," Srna, January 22, 2011.

(32) "Turska Neprihvatljiv Posrednik," RTV BN, November 5, 2010.

(33) Vanja Strbac, "Cilj Turske da u BiH Dominiraju Bosnjaci," Glas Srpske, September 9, 2010.

(34) Lidija Valtner, "Silajdzic i Turska Dovode u Zabludu Tadica i Srbiju," Danas, May 23, 2010.

(35) Christian Schwarz-Schilling, Sarajevo, November 17, 2006, personal interview.

(36) صرحت السفارة التركية بسراييفو أنها «اندهشت» من مزاعم عضو الرئاسة البوسنية نيبوجسا رادمانوفيتش أنه ألغى اللقاء يوم السبت مع وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بسبب الخلاف حول رفع علم جمهورية صربسكا. وصرحت السفارة في بيان لها وضعت فيه جمهورية صربسكا بين قوسي تنصيص أن داود أوغلو تأخر في المحادثات مع دوديك وبالتالي اضطر لإلغاء اللقاء مع رادمانوفيتش.

(37) Dejan Sajinovic, "Turski ministar ne poštuje obilježja RS," Nezavisne Novine, January 30, 2011; Boro Maric, "Turske Diplomate Uzdrmale RS," Politika, January 31, 2011; "Diplomatski Inci- dent u Banjaluci: Turska Delegacija Trazila Skidanje Zastave RS," Srna, January 29, 2011; "Ambasada Turske u BiH "Iznenadjena," Beta, January 30, 2011.

(38) Natasa Zambelli, "Izmedju Balkana i Zapada: Problem Hrvatskog Identiteta Nakon Tudj- mana i Diskurzivna Rekonstrukcija Regije," Politicka Misao, Vol. 47, No. 1 (2010), pp. 55-76.

(39) Sabine Freizer, "Recent Developments in Bosnia and Herzegovina and Future of Interna- tional Presence in this Country," Political Crisis in the Bosnia and Herzegovina: Which Way Now?, Ankara, TEPAV, December 22, 2009; "Surveying Turkish Influence in Western Balkans," Stratfor, September 2, 2010; İnan Rüma, "Turkish Foreign Policy towards the Balkans: New Activism, neo- Ottomanism or/so What?" Turkish Policy Quarterly, Vol. 9, No. 4 (2010), pp. 137-138; Petrovic and Reljic, "Turkey's New Approach to the Western Balkans," p. 18.

(40) في 2010 منحت مونتنغرو مرتبة دولة مرشحة، في حين أكملت كرواتيا مراحل مهمّة من مفاوضاتها للعضوية، كما تلقت صربيا استبيانًا للعضوية بشأن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتحتم على حكومتها معالجتها. وبنهاية 2010 بدأ مواطنو ألبانيا والبوسنة والهرسك في التمتع بحرية التنقل المتبادلة بين دول منطقة شنجن الأوروبية.

(41) Alexandra Scherle and Mehmed Smajic, "Uloga Turske na Balkanu," Deutsche Welle Bosan- ski, November 6, 2011.

(42) "Surveying Turkish Influence in Western Balkans."